مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد الثامن ،العدد الرابع ،أكتوبر ،2023 ص- ص254-274.

تطور منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية بين قوة السلطة وطموح العرش–1327/1656م–

The position of the greatest vizier in the Ottoman Empire developed between the power of power and the ambition of the -1327/1656-

سعاد بولجويجة
جامعة 8 ماي 1945م –قالمة – bouledjouidja.souad@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 25 /2023/02 **تاريخ القبول:**05 /2023/08 **تاريخ النشر:** 23 /2024/01

الملخص

يعد الصدر الأعظم الرجل الثاني في هرم السلطة في الدولة العثمانية بعد السلطان حيث نشأ هذا المنصب في عهد السلطان أورخان الذي قلد هذا المنصب لأخيه علاء الدين ، وقد تطور هذا المنصب في فترات لاحقة من حكم العثمانيين ، بهدف إبراز مكانة ودور هذا المنصب الذي أصبح له صلاحيات واسعة إدارية ، قضائية و عسكرية فكان أداة للحكم قاد الجيوش ونصب الموظفين وشن الحملات العسكرية .

وقد نتج عن ذلك أن أصبح له دور فعال في الدولة ومعول عليه من قبل السلطان خاصة بعد اتساع الدولة وزيادة مشاغله، لكن بعد التجاوزات التي سجلت من قبل الصدور العظام تم تنحية بعضهم عن المنصب أو اغتيال البعض الآخر وبالرغم من ذلك يبقى هذا المنصب ركيزة من ركائز الدولة العثمانية لأكثر من ست قرون.

الكلمات الدالة: الصدر الأعظم ، الدولة العثمانية، الوزارة ، علاء الدين، إبراهيم باشا

Abstrac:

The Grand Vizier is considered the second man in the hierarchy of power in the Ottoman Empire after the Sultan, as this position arose during the reign of Sultan Orhan, who gave this position to his brother Alaeddin, and this position developed in later periods of the rule of the Ottomans, and the Grand Vizier had wide administrative, judicial and He was a military tool, he led armies, installed officials and launched military campaigns.

and so he became an effective role in the state and relied upon by the Sultan, especially after the expansion of the state and the increase in his concerns, but after the abuses that were recorded by the great breasts, some of them were removed from office or others were assassinated. This position remains one of the pillars of the Ottoman Empire for more than six centuries.

Keywords: The Grand Vizier, the Ottoman Sultan, the position, wide powers

المقدمة:

عرفت الدولة العثمانية هياكل وتشكيلات حكومية مختلفة على رأسها السلطان الذي يليه الديوان ثم شيخ الإسلام والصدر الأعظم، فكان هؤلاء عناصر الدولة وأداة الحكم فيها يقودون الدولة وفق قواعد وقوانين يسنها السلطان ومن بين أهم المناصب التي يتم تعينها وتنصيبها من قبل السلطان منصب الصدر الأعظم – والذي سنتحدث عنه من عهد علاء الدين 1327م–الى غاية عهد مُحَمَّد باشا كوبرللو 1656م – والذي يعتبر أحد أهم الركائز البنيوية للسلطة له صلاحيات ومهام واسعة وهامة فتحت له المجال لتحقيق مكانة عظمى في السلطنة، فإلى أي مدى ساهم تطور منصب الصدر الأعظم في إحداث تأثيرات داخل الدولة العثمانية؟ كيف تطور هذا المنصب خلال حكم سلاطين آل عثمان؟ وماهي أهم الشخصيات التي تقلدت منصب الصدارة العظمى؟ وما طبيعة علاقتهم مع السلاطين؟ ولمعالجة هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي و المنهج الوصفي و كذلك التحليل من أجل الوصول إلى أهداف تمثلت في إبراز مكانة هذا المنصب و صاحبه وتأثيرهما على الحياة السياسية في الدولة العثمانية إيجابا وسلبا.

1– تطور الوزارة عبر العصور

لم تكن الوزارة من مستحدثات الإسلام ، بل شهدت العديد من التطورات عبر عصور الدولة الإسلامية ، بدءا من عهد الرسول ﷺ والتي يمكن إيضاحها في مايلي :

1–1في عهد الرسول ﷺ

تولى الرسول بعد ظهور الإسلام الإشراف الكلي على أمور المسلمين والدولة بنفسه [1] فكان هو الأمير والوزير والقاضي ، ولكنه مع ذلك كان يستشير بعض المقربين إليه من الصحابة ، ويأخذ بآرائهم في الكثير من الأمور العامة و الخاصة [2]،كان الرسول ﷺ يخص أبا بكر ببعض الأمور ، حتى أن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام كان يسمون أبا بكر وزير النبي [3].

كما توجد أحاديث شريفة للرسول يذكر فيها لفظ الوزير حيث روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال الرسول ﷺ " إذا أراد الله بالأمير خيرا جعل الله له وزير صدق إن نسي ذكره و إن ذكره أعانه ، وإن أراد الله به غير ذلك جعل الله له وزير سوء إن نسي لم يذكره وإن ذكره لم يعينه " [4]

2-1 في العهد الراشدي والعصر الأموي

عرفت الوزارة في عهد الخلفاء الراشدين إذ كان عمر ابن الخطاب وزيرا في خلافة أبي بكر فقد أسند إليه الخليفة مهمة القضاء بين الناس وتوزيع الزكاة [5].

كذلك كان شأن عثمان ابن عفان وعلي رضي الله عنهما مع الخليفة عمر الذي كان يستعين بهما ويستنير بآرائهما ويعهد إليهما القيام بكثير من شؤون الدولة وأعمال الرعية [6].

أما في العصر الأموي فقد اتجهت الإدارة نحو التمركز فقد أصبح الخليفة يتخذ لنفسه كتابا حتى أصبح الوزير خلفا للكاتب ، وكان هؤلاء يعاونون الخلفاء ويقومون مقام الوزراء دون أن يلقبوا بهذا اللقب[7] .

3-1 في العصر العباسي

عرفت الدولة العباسية نظام الوزارة منذ قيام الدولة وكانت وظيفة الوزير الرئيسية هي مساعدة الخليفة في إدارة شؤون الدولة بعد أن عظمت سلطة الملك[8] ، وقد أطلق على أبي سلمى الخلال إسم وزير آل مُحَمَّد ، وأصبحت وظيفته تقارب إلى حد كبير وظيفة الكاتب الأموي ويتضح هذا في قول المسعودي " استخارت بنو العباس تسمية الكاتب وزيرا" [9].

بعدما أصبحت الوزارة ذات مرتبة عالية ارتفع شأن الوزير وصارت إليه الأمور كلها ، وتطورت مع تطور الدولة حيث ارتكزت على أ سس قوية ومتينة خصوصا في أواخر العصر العباسي الأول الذي وصلت فيه الوزارة إلى أقصى قوتها مع التطور وتوضحت قواعدها وثبتت أركانها [10] ،لكن هذا الحال لم يدم فقد تراجعت سلطة الوزراء بداية مع العصر العباسي الثاني وتقلص نفوذهم بسبب هيمنة الترك والبويهيين[11] .

2- نشأة الصدر الأعظم

تعددت المناصب والوظائف في نظام إدارة الدولة العثمانية وكان أهمها منصب الصدر الأعظم .

2-1 مفهوم الصدر الأعظم

تقرأ بالتركية " **صَدْرْآزَم**" وهو رئيس سلطة الإدارة التنفيذية ، وقد استخدم في بدايات الدولة استخدم كلقب وزير **vezir** كما استخدم مصطلح **أُولُووزِيرْ uluvezir** أي الوزير الأول تمييزا له عن الوزير الثاني[12]،كما يعتبر الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان ، ويصدر باسمه القرارات

ويشرف على كافة مؤسسات الدولة ، وله الحق في تعيين كبار رجالاتها وضباط جيشها لكونه حامل الختم السلطاني[13].

وقد انفرد الصدر الأعظم بألقاب تشريفية عديدة إلى جانب الألقاب الوظيفية كدلالات على التفخيم والتعظيم ومن ألقابه : آصف أعظم نسبة إلى وزير النبي سليمان عليه السلام ، الدستور الأكرم المثير الأفخم ، ناظم نظام العالم ، أنيس الدولة الفاخرة ، جليس السلطنة الزاهرة ، كما كان يلقب بسردار أكرم أو المشير في حالة قيادته للحملات العسكرية[14].

2-2 نشأة منصب الصدر الأعظم

اتبع سلاطين الدولة العثمانية العديد من السياسات والاجراءات لإدارة أمور الدولة وشؤونها الداخلية والخارجية كان من بينها تقليد المناصب الجديدة وكانت البداية مع السلطان أورخان الذي عين وزير لسلطنته [15] بعد توليه الحكم بناء على وصية والده عثمان التي حرمت أخاه علاء الدين من الحكم لكن هذا الأخير لم يعارض ما جاء فيها [16]، واكتفى بتقلد الوزارة التي عين فيها من طرف السلطان وهي الوظيفة المسماة بالصدارة العظمى ، وبهذا كان علاء الدين أول وزير يتولى هذا المنصب وذلك عام 728هـ-1327م واختص بتدبير الأمور الداخلية وتفرغ أورخان للأمور الخارجية [17]، وبعد تعيين علاء الدين وزيرا صك العملة من الفضة والذهب ووضع نظاما للجيوش المظفرة وجعلها دائمة، إذ كانت قبل ذلك لا تجمع إلا في وقت الحرب[18].

وتجدر الإشارة إلى أن وزراء السلاطين الأوائل كانوا يدعون فقط وكلاء إلى حين أعطى السلطان مراد الأول سنة 1370م لقب وزير للجندرلي قرة خليل الذي منح ابنه علي باشا وخليفته من بعده لقب الوزير الأعظم سنة 1386م وهكذا عرف منصب الصدر الأعظم في الدولة العثمانية ، وعرف بعد ذلك تطورات مع تعاقب السلاطين على الحكم [19].

3- صلاحيات وموارد الصدر الأعظم

تندرج صلاحياته تحت مسؤوليات وصلاحيات وزير التفويض وكلمته وأمره بمثابة فرمان ، وبناء على ما جاء في قانون نامة و المصادر العثمانية يمكن تصنيف هذه الصلاحيات كالآتي :

3-1 الصلاحيات القانونية والقضائية

كان الصدر الأعظم يجتهد لدى الحاكم لبحث القوانين في المسألة التي يستوجب حلها ، فكان يقترح القوانين ويعدها بالتعاون مع النشانجي[20] بموافقة السلطان لتنظيم شؤون الدولة ، وقام عدد من

الصدور العظام بدور كبير في وضع العديد من القوانين العرفية ابتداء من علاء الدين وجندرلي خليل خير الدين وقرماني مُحَمَّد باشا بوضعهم تدابير عسكرية ومالية وأسهموا في تطوير القانون العرفي العثماني في إطار التعاون مع العلماء [21]،كما كان مفوضا من السلطان بالاستماع إلى القضايا وإجراء الأحكام الشرعية ودفع المظالم كالشكاوي المتعلقة بالخدمات العامة .[22]

بالإضافة إلى النظر في الأحكام المحالة من المحاكم العادية والطعون المقدمة حولها و الشكاوي القادمة من دواوين الولايات على الولاة أو ممثلين الدولة فيها وتنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي ، كما كان يشرف على المحاكمات العسكرية إذ كان يترأس المحكمة التي تنفذ فيها المحاكمة الانكشارية والمؤلفة من ستة ضباط كبار ، إذ اعتاد الانكشاري الإجرام أو تعددت حوادث خروجه عن قواعد الانضباط العسكري[23].

3-2 الصلاحيات الإدارية

كان مسؤولا عن التوجيه والتعيين والعزل لجميع المناصب العسكرية والعلمية، فلا يمكن تعيين أو عزل المسؤولين رفيعي المستوى دون أخذ رأي وأمر الصدر الأعظم على الرغم من أن القرار النهائي كان للسلطان ، وبالنسبة إلى التعيينات في الدولة فكانت على أربعة قوائم جاءت كالآتي :

- القائمة الأولى: الوزراء ، أمراء السناجق ، الولاة
- القائمة الثانية: آغاوات الفرق
- القائمة الثالثة: رجال الدولة
- القائمة الرابعة : خاجات الديوان[24] .

وبناء عليها يعد الصدر الأعظم القائمة المرشحة لهذه التعيينات ويقدمها للسلطان، وغالبا ما يقبل السلطان بالقائمة المعدة من قبل الصدر الأعظم ،حيث كانت فترة خدمة جميع موظفي الدولة بما في ذلك الوزارة سنة واحدة ، إلا أنه من الممكن السماح لهم بالبقاء في هذه الوظائف لفترة أطول حسب رأي الصدر الأعظم [25].

كما كان الصدور العظام يقدمون عروضهم على السلطان مرفقة بتحريرات تعرف باسم تلخيص أو تقرير، وكان يراعي أن يكون تحريرها بأسلوب سهل يعبر عن المرام بوضوح وبخط نسخ عريض وغليظ حتى لا يرهق السلطان ثم ترسل إلى الساري ليقرر السلطان بعبارة موجزة عليها مثل : اطلعنا عليه

فليمنح إياه ، أو منحناه إياه ، عليك بما يلزم ...ثم يعيد إلى الصدر الأعظم ليبدأ تنفيذ قرار السلطان[26].

3-3 المسؤوليات الرقابية

كان الصدر الأعظم مسؤول عن القرارات الصادرة عن أعضاء الديوان فكانت القرارات والأوامر في كافة شؤون الدولة التي تتم كتابتها ثم إبلاغها وتوصيلها للأماكن المطلوبة ، لابد أن يطلع عليها فهم ملزمون بأخذ رأيه حول القرارات التي يتخذونها في المسائل المتعلقة باختصاصاتهم ، كما كان يراقب أحوال الترسانة وذلك بتفقد سجلاتها ومعرفة كافة الإرادات و المصاريف بشكل دقيق .

وقد ترك السلطان مُحَمَّد الفاتح للصدر الأعظم مسألة الإشراف على الأوقاف التي أمر ببنائها في اسطنبول ، وكان الصدر الأعظم محمود باشا أول مشرف وناظر على هذه الأوقاف وظل الوضع كذلك حتى تم استحداث مفتش الأوقاف من الفئة العلمية [27]، بالإضافة إلى مراقبة الأسعار ومعاقبة كل من يخالف التسعيرة على سبيل المال : كان يمر بالمخابز لضبط الأوزان مصطحبا آغا الاحتساب لتقدير السعر وضبط الوزن وإذا خالف البائع يعاقب ويتم إيقاف المخبز على الفور [28].

3-4المسؤوليات الدبلوماسية

بذل الصدور العظام مجهودات كبيرة للدخول في مفاوضات ومباحثات دبلوماسية مع الدول الأجنبية ، كما كان يمكنهم تكليف أعضاء الديوان ومسؤولي الدولة للقيام بمثل تلك الجهود ، وكان بإمكان الصدر الأعظم إعاقة تنفيذ أوامر السلطان إذا كانت لا تخدم الموقف القائم ، كما أشارت المصادر المستقاة من السفارات الأوروبية أن أي سفير لا يرى السلطان إلا عندما يمثل أمامه أثناء مجيئه ومغادرته وغالبا لا يتكلم على الإطلاق ، أما المفاوضون فيرون الصدر الأعظم بصورة أكثر تكرارا ،مما يعني فعالية الوزير الأعظم في عقد المفاوضات[29] .

وفي الشأن الدبلوماسي دائما لا يمكن إغفال دور الصدر الأعظم " إبراهيم باشا " الذي كان من الدوشرمة [30] في دعم سياسة السلطان سليمان القانوني في بسط النفوذ في أقاليم أوروبا معتمدا على تفهمه للأوضاع الأوروبية جملة وتفصيلا ، من إنجازاته الدبلوماسية التفاوض مع الفرنسيين وكتابة مسودة معاهدة الامتيازات الفرنسية مع فرانسوا الأول 1535م [31].

3-5 المسؤوليات العسكرية

أصبح للصدر الأعظم مسؤوليات عسكرية واسعة خاصة عندما تخلى بعض السلاطين عن قيادة الجيوش ، وبالتالي أصبحت الوظيفة الأساسية له قيادة الجيوش بناء على أمر السلطان الذي منحه لقب " سَارْدار أَكْرَم " أي القائد العام ، وأثناء خروجه على رأس الحملات العسكرية كان يترك من ينوب عنه ، وهو الوزير الثاني قائم مقام الصدارة كوكيل عنه لمراعاة شؤون مركز الدولة في غيابه ، وبصفته السَارْدار الأكرم كان يحق له اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى السلطان ، وباستطاعته خلال مدة الحرب أن يصدر القرارات و الأحكام النهائية في كافة الأمور التي يراها ، ويكافئ من يستحق ويعاقب المقصرين [32].

4-تطور منصب الصدر الأعظم

تعاقب على منصب الصدارة العظمى المدنيون والعسكريون وقد تطور هذا المنصب مع مرور الوقت وفق مراحل خضعت للعديد من الظروف والعوامل أدت إلى إحداث تغييرات مختلفة تزيد من سلطات الصد الأعظم من جهة وتحد منها من جهة أخرى ،منذ قيام الدولة العثمانية حتى مطلع القرن 15م كان يتم اختيار الصدر الأعظم من أحد أبناء العائلات التركية التي أسهمت في قيام الخلافة[33].

أما في عهد مُحَمَّد الفاتح فقد جعل الصدر الأعظم وصيا على الدولة وبلغ أوج قوته وعظمته ويتضح هذا من خلال الفقرة الأولى من القانون الأساسي الذي سنه للدولة وهو قانون نامه والذي جاء فيه ما يلي: " ليعلم أولا أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء و الأمراء ، إنه أعظمهم جميعا وصاحب الصلاحيات المطلقة في إدارة شؤون الدولة أما القيم على أملاكي فهو الدفتردار غير أن الصدر الأعظم هو رئيسه"[34]

ويقول المؤرخ الفرنسي رامبو في هذا الصدد " غدا الصدر الأعظم نائب السلطان أو نائب الإمبراطورية " أما المستشرق الألماني بروكلمان فيقول : " أن قانون نامه قد جعل الصدر الأعظم وصيا فعليا على الإمبراطورية مطلق الصلاحية ، يسيطر على فروع الإدارة كلها ويفصل في جميع شؤون الدولة ، وفي مسائل الموت والحياة أيضا منفردا بمطلق السلطة " [35]

بعد اتساع رقعة الدولة العثمانية بسبب الفتوحات خاصة فتح القسطنطينية سنة 1453م لم يعد بمقدور السلطان التحكم في كل أرجاء الدولة في الوقت نفسه مما جعله يزيد ويوسع من مسؤوليات الصدر الأعظم .[36]

لكن بعدها رأى السلطان مُحَمَّد الفاتح أن تعيين الصدر الأعظم يجب أن يقتصر على العبيد ، بعد أن خشي من النفوذ الواسع الذي بلغته أسرة جندرلي التي تولى أفراد منها هذا المنصب لمدة أربع أجيال ، ومن هنا بدأ تعيين الصدور العظام من أحد أبناء مؤسسة القولار [37]، ويكشف هذا التحول عن بروز اتجاه جديد لدى السلطة ، فالاستعانة بأحد أبناء طبقة القولار يساهم في توفير شرط أساسي من شروط تكييف موقع الصدر الأعظم بما يتناسب مع التوجه السياسي للسلطان نحو ضبط مؤسسة السلطة ومركزة القرار بيده[38] .

وتتضح دلالة هذه السياسة بشكل أفضل عندما نعلم أن مؤسسة القولار في تلك المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية ماتزال في موقع سياسي هامشي ، قياسا مع باقي المؤسسات المكونة لنسيج السلطة ، وبالتالي تولية أحد أبناء هذه المؤسسة منصب الصدر الأعظم سيجعل منه وزير تنفيذ لا وزير تفويض، ولقد وفرت مؤسسة القولار للمنصب رجال أكفاء ذوي خبرة وإلتزام وكان أول صدر أعظم من هذه الطبقة هو محمود باشا أحد المسيحيين من البلقان وبقي في منصبه من 1453-1466م [39]، بعد عام 1466م تعاقب على الصدارة العظمى وزراء كانت الغالبية منهم من أصول مسيحية جندوا أطفالا عن طريق نظام الدوشرمة [40]، ودربوا في المدارس السلطانية و القصر .

أما في عهد السلطان سليمان القانوني فقد منح هذا المنصب مباشرة إلى إبراهيم آغا رئيس غرفته الخاص والذي وصل إلى درجة كبيرة من النفوذ و السيطرة [41]، كما لعب الحريم السلطاني دورا بارزا في تعيين الصدور العظام أبرزهم السلطانة كوسم **KOSEM** زوجة السلطان أحمد الأول التي قامت بدور حاسم بالتعاون مع الانكشارية في اختيار كل الصدور العظام وتتويج كل السلاطين حتى عهد السلطان مُحَمَّد الرابع حيث تم تعيين مُحَمَّد باشا 1656-1661م من عائلة آل كوبرلي والذي عينته أم السلطان مُحَمَّد الرابع خديجة طارخان ومنحته سلطات مطلقة ، وذلك بعد تعهده لها بقمع الفساد الداخلي وفتح المضايق وإنقاذ اسطنبول ، وفعلا استطاع هو ومن بعده أبناؤه من قيادة الدولة بنجاح لما يقارب 50 سنة و المحافظة عليها من الانهيار [42].

خلال عهد آل كوبرلي أصبحت أمور الحكم تدار في مقر الصدر الأعظم مما جعل جلسات الديوان السلطاني في البلاط تفقد تدريجيا أهميتها السابقة ، وفي هذه الحالة كانت التقارير ترسل إلى السلطان وكان يعيدها بعد أن يضيف عليها أوامره ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى القوة المهيمنة التي وصل إليها المنصب منذ تولي آل كوبرلي الوزارة لدرجة أنه في سنة 1656م وافق

مُحَمَّد كوبرلي اعتلاء منصب الصدارة بشرط أن لا يرفض السلطان أي اقتراح له وأن يقوم هو بعزل وتعيين المسؤولين ، وأن لا يكون للسلطان مستشارا آخر في أمور الدولة غير الصدر الأعظم [43].

فخلال القرن 16م والنصف الأول من القرن 17م كان يراعى في اختيار الصدور العظام اعتبارات تتعارض مع المصالح العليا للدولة ومن بينها ضعف الشخصية ، مصاهرته للسلطان الحاكم ، كبره في السن وجهله بإدارة الدولة حتى غدت هذه الأخيرة تجمع المتناقضات –سلطان يتبوأ العرش وهو صغير السن وصدر أعظم يتقلد منصب الصدارة العظمى وهو في سن متأخرة جدا ، والاثنان لا يصلحان لإدارة الدولة المتسعة والممتدة الأطراف ، كما كان بعض الصدور العظام موضع سخط الناس عليهم حيث قتل الصدر الأعظم داماد إبراهيم باشا الذي تولى هذا المنصب في عهد السلطان أحمد الثالث الذي خلع من منصبه إثر فتنة الذي قام بها الشعب سنة 1730م وشنق بعد ذلك .[44]

5– نماذج عن الصدور العظام في الدولة العثمانية

5–1: إبراهيم باشا

شهدت فترة حكم السلطان سليمان القانوني أوج قوة وازدهار الدولة العثمانية، بفضل قوة السلطان من جهة وقوة الصدر الأعظم إبراهيم باشا من جهة أخرى.

5–1–1مولده ونشأته

ولد إبراهيم باشا لأسرة مسيحية سنة 898هـ–1493م في مدينة بارغا حيث كان والده يعمل بحارا وقد أسر أثناء إحدى الغزوات ، وأهداه أحد أرباب المناصب بالباب العالي إلى السلطان سليمان القانوني ، وتذهب رواية أخرى إلى أن القراصنة باعوه إلى أرملة من مدينة مغنيسيا أدهشتها فطنة الطفل وبهرت لمواهبه ، فعملت على تعليمه تعليما جيدا فأحسن القراءة والكتابة باللغة الإيطالية وأتقن كذلك الفارسية والتركية بنفس القدر الذي يتكلم به اللغة اليونانية لغته الأصلية كما أتقن العزف على الكمان ثم تمت تربيته في مدرسة القصر في اسطنبول وبعدها عين غلاما في خدمة السلطان سليمان عندما كان واليا على مغنيسيا.[45]

وقد لفت انتباه واهتمام السلطان سليمان القانوني ذكاء وفطنة إبراهيم ، حيث أصبح صديقا له وعينه رئيسا لخدم غرفة السلطان[46]، وهو منصب من أعلى المناصب في التشكيلات الإدارية العثمانية، لأن الشخص الذي يشغله يكون على اتصال دائم بالسلطان وقد أخذ هذا الأخير يعزز من مكانة إبراهيم باشا والذي قابل ذلك ببرهنة مستمرة على مهاراته الدبلوماسية وبراعته العسكرية ، مما جعله

يصعد سريعا في سلم الإدارة حتى وصل إلى منصب الصدر الأعظم وعمره 28 سنة في عام 929هـ-1523م[47] .

أسند السلطان إلى إبراهيم باشا بعد فترة قصيرة منصبا آخر تمثل في ولاية الروملي ، فبمقتضى هذا التعيين يصبح له سلطة كل الولاة في المقاطعات العثمانية في أوروبا كما ترجع إليه قيادة كل الجيوش في زمن الحرب ثم عليه أن يحشد سبايهية الولايات عندما يأمره السلطان بشن حملة ، ولهذا المنصب سبل كثيرة تزيد في الرواتب التي يتقاضاها كصدر أعظم ، ويضاف إلى ذلك هدايا السلطان نفسه أو هدايا الموظفين أو الذين يترجون الالتحاق بسلك الإدارة ، بالإضافة إلى السفراء الأجانب الذين يعتقدون أنهم بتلك الوسيلة يستطيعون الحصول على ما يريدون [48].

وبعدما أصبح لإبراهيم باشا ثروة كبيرة أمر بأن ينشأ له قرب السرايا أفخر قصر عرفته إسطنبول، ووطدت العلاقة أكثر بينه وبين السلطان بزواجه من شقيقته السلطانة خديجة هانم بتاريخ 22 مارس 1525م ، هكذا أصبح يطلق عليه لقب " دامَادْ" لأنه أصبح صهر السلطان [49].

5-1-2 أعماله

لإبراهيم باشا عدة أعمال منها العسكرية والإدارية ، وهذه الأخيرة تجسدت في قرار الحكومة العثمانية بإرسال إبراهيم باشا إلى مصر مفوضا بصلاحيات واسعة لتقصي الأوضاع المتردية فيها[50] ، بقي فيها ثلاثة أشهر ، حيث درس الأوضاع السائدة فيها عن كثب وسعى إلى إعادة الأمور نصابها وقدم إليه الأهالي من كل أنحاء مصر يشكون ما لحق بهم من ظلم وإجحاف جراء ما فرض عليهم من ضرائب باهظة ، فطلب إبراهيم باشا سجلات القوانين الصادرة في عهد السلطان المملوكي قيتباي وقام بتدقيقها وتوقف على التجاوزات التي حدثت عليها وذلك بعد أن استفسر عن كيفية تطبيق هذه القوانين [51].

أجرى جملة من الإصلاحات إذ وضع قوانين جديدة تنسجم مع أوضاع الأهالي وطرد الكثير من المسؤولين الذين ارتكبوا أخطاء جسيمة ، كما أجرى تعديلات وإصلاحات في القوانين العدلية والقضائية و العسكرية والدينية والمدنية ، مثل ترميم مسجد عمر بن العاص من أمواله الخاصة، وإنشاء قاعدة عسكرية بحرية منفصلة للبحر الأحمر ينفق عليها من موارد الجمارك المصرية [52].

بالإضافة إلى خبرته الإدارية نجده قد ترأس العديد من المعارك منها معركة موهاج أوت 1526م والتي أنتصر فيها وألحق الهزيمة بالملك ليوش الثاني ملك المجر[53] ، ضف إلى هذا معركة جالديران التي

قادها فتمكن من فتح تبريز بسهولة كبيرة بتاريخ 6 أوت 1534م واستولى على أجزاء واسعة من أذربيجان ، وبعد هذه الحملة سار مع السلطان سليمان باتجاه بغداد لفتحها ، فدخلها الصدر الأعظم حيث قام أشراف المدينة بتسليم مفاتيحها له والذي بدوره أرسلها إلى السلطان [54].

كان إبراهيم باشا نموذجا يحتذى به في شتى المجالات ، حيث أنه حقق جميع مقومات المدينة في سائر أرجاء السلطنة وحفظ الأمن فيها وعمل على إحقاق العدل لسائر الناس الذين تعهد برعايتهم، كما تمتع بخبرة عسكرية فذة ، وهكذا أصبح ذا مكانة عظيمة في الدولة العثمانية من جهة وفي نظر التاريخ والمؤرخين من جهة أخرى [55].

غير أن التاريخ إذا كان يقدر إبراهيم باشا ، إلا أن مكانته هذه لا يمكن أن تمنح له العذر في الأخطاء التي ارتكبها من أهمها جناية القتل في حق إسكندر شلبي ، كما لا يمكن غض النظر عن تصرفاته السيئة التي أفرط فيها مثل ميله لآداب وأصول العالم الغربي المسيحي ، كما كان ينعت نفسه بصفة السلطان ولعل غروره هذا إلى جانب الشائعات التي طعنت في إخلاصه وأنه يؤيد الحكم لنفسه سبب له الكثير من المتاعب ، حيث أخذ السلطان يرتاب في أمره وهكذا فقد الثقة فيه وأصبح يراه خطرا عليه وعلى سلطته [56].

بعد وفاة السلطانة الأم حفصة والتي كانت تدعم إبراهيم باشا وكان هو الآخر يستمد قوته منها لم يتمكن من الحفاظ على موقعه ، بعدها أصبح خصما للسلطانة خورم زوجة السلطان سليمان التي كانت ترى فيه عائقا ومانعا أمامها ، حيث تم اغتياله في القصر سنة 1536م في ظروف وملابسات غامضة وسرية حيث دفن ليلا في مكان مقتله سرا[57] .

2-5 مُحَمَّد باشا كُوبَرِلِلُو

عندما تولى مُحَمَّد الرابع السلطة (1648-1687م) كان صغيرا في السن فأصبحت جدته " ماه بيكر" هي من تتخذ القرارات ، وكانت بمثابة نائبة السلطان تتمتع بسلطات واسعة ، كانت الدولة العثمانية في هذه الفترة تعاني من انقلابات سياسية وعسكرية ، أمام كل هذه الأوضاع كانت خديجة تارا خان والدة السلطان قلقة بسبب الظروف التي تمر بها الدولة [58]، وكانت تبحث عن شخص مناسب وقادر على إخراج الدولة من هذه الوضعية فالتقت الكثير من الباشاوات من بينهم مُحَمَّد كوبرللو الذي تعهد لها بقمع الفساد وفتح المضايق وإنقاذ إسطنبول لكن بشروط منها أن يكون

مستقلا في إدارته للدولة وأن يمنح الحرية في اختيار شاغلي المناصب الحكومية وتم الموافقة على ذلك وعين مُحَمَّد كوبرللو كأول صدر أعظم من عائلة كوبرللو التي تعاقبت على الصدارة فيما بعد [59].

5-2-1 مولده ونشأته

ولد مُحَمَّد باشا كُوبَرِلِلُو في قرية " وزير كُوبرَسي" في سنجق آماسيا في الأناضول عام 991هـ-1573م وهو ألباني الأصل ، والده من أرناؤوط (ألبانيا) إلا أنه استقر في قرية " وزير كوبرسي "كان تحصيله العلمي قليل ، انتقل إلى السراي كأحد أفراد ضريبة الدوشرمة لكنه لم يلبث أن أصبح طباخا للسلطان وبدأ يترقى في المناصب حيث عمل لدى الصدر الأعظم " خسرو باشا" حتى وصل إلى الوظائف الإدارية الكبرى ، فقد أصبح والي على دمشق وطرابلس والشام ليعود بعد ذلك إلى العاصمة ليصبح وزير قبة ثم صدر أعظم .[60]

5-2-2 أعماله

تولى مُحَمَّد كوبرللو الصدارة العظمى عام 1067هـ- 1656م عن عمر 70 سنة انتهج سياسة إصلاحية رزينة تميزت بالشدة ، كان يتميز بالدهاء أنقذ الدولة من شفى الهاوية حتى أن بعض المؤرخين شبهوا عهد كوبرللو بعهد سليمان القانوني واعتبر آخرون أن توليه الصدارة العظمى مؤشر على بدأ النهضة في الدولة العثمانية[61] .

أول ما قام به هو عزل الشخص الذي كان سبب توليه الصدارة وهو " معمار قاسم آغا " ونفاه إلى قبرص حيث قال : " من قدر على التولية قدر على العزل " ، وهذا دليل على أن كلمته كانت مسموعة وتطبق فورا ، كما قام بإحالة " خليل آغا " على التقاعد بعد تدخله في شؤون الدولة بالإضافة إلى إعدام " حسن باشا" الذي حاول القيام بالعصيان متخذا بورصة مقرا له ، فأرسل له قوة كبيرة نجحت في سحق التمرد بعد قتال دام سنة كاملة -1657م- كما أعدم الكثير من المتمردين ومن هنا نجد أن سياسته تميزت بالترهيب وإراقة الدماء لتأمين السلطة .[62]

فضلا عن إجراءاته في فرض الأمن والنظام والقضاء على التمردات فإنه بذل جهودا كبيرة من أجل إصلاح مالية الدولة من خلال التدقيق في جميع الوظائف وأصحابها والسيطرة عليها ، وقد طلب من الأثرياء أن يقرضوا الدولة كما أخذ الأموال من خزينة السلطان الخاصة على سبيل القرض ، وشن حملة ضد الفساد وجباية الضرائب ووضع حدا لإسراف الحريم فمن خلال كل هذه الإجراءات أنعش مُحَمَّد كوبرللو مالية الدولة وتمكن من التخلص من العجز الذي كانت تعانيه الخزينة [63]،كما حاول الحد

من المعارضة داخل الجيش فأعدم آغا الإنكشارية " علي آغا" ، الذي كان يحرض الجند على العصيان وقضى على التمرد محتمل الحدوث ومن هنا سيطر على الجيش .

أما خارجيا فقد تمكن من إلحاق الهزيمة بالوزير " جيورجي راكوزي " الذي حاول أن يتمرد على الدولة العثمانية بسبب منطقة أردل (ترانسلفانيا) فأقصاه وأقام مكانه الأمير " ميخال " .

وهكذا عمل مُحَمَّد كوبرللو على تأكيد سلطة الدولة في الداخل والخارج ، وكان هو الآمر الناهي بسبب ضعف السلطان مُحَمَّد الرابع نتيجة صغر سنه الذي لم يتجاوز السبع سنوات عند اعتلاء العرش[64] .

توفي الصدر الأعظم مُحَمَّد كُوبرَلِلِو في 30 أكتوبر 1661م أدرنه عن عمر ناهز 83 سنة بعد معاناة مع المرض ، ثم نقل إلى اسطنبول ودفن قرب مسجده ، بناء على وصيته أعطى السلطان الختم الهمايوني إلى كبير أبناء فاضل أحمد باشا[65] .

الخاتمة:

بعد ظهور الإسلام كان الرسول ﷺ هو القائد والوزير في الوقت نفسه، وبعد ذلك أطلق على أبي بكر وزير النبي ، ثم تطورت الوزارة من جهة أخرى في عهد الخلفاء الراشدين وأخذت مكانتها في الاتساع في العهود التي تلتها – العهد الأموي ، العباسي ، العثماني-

باتساع الدولة العثمانية وانشغال سلاطينها بالعديد من الأعمال تطور منصب الصدر الأعظم و أخذ منحنيات مختلفة، وذلك بتوفير العديد من العوامل والظروف التي كانت تزيد من سلطات الصدر الأعظم أحيانا وتحد منها أحيانا أخرى، لقد تعاقب على تولي هذا المنصب المدنيون والعسكريون كل حسب قدراته القيادية وحسب ظروف حكم السلاطين .

كان للصدر الأعظم صلاحيات كثيرة وواسعة شملت مختلف المجالات السياسية والعسكرية والقضائية، لكن وبالرغم من كل هذه الأهمية إلا أن هذا لم يمنع تعرضه لخطر العزل إذا ما رأى السلطان ضرورة لذلك.

يعد إبراهيم باشا ومُحَمَّد باشا كوبللو من بين الصدور العظام الذين تولوا الصدارة وتركوا أثرا بارزا في الدولة العثمانية ،حيث بلغوا درجة كبيرة من القوة والنفوذ طغت في أحيان كثيرة على سلطة السلطان في حد ذاته .

ويبقى التساؤل المطروح هل يمكن القول بأن عبئ الدولة العثمانية قام على أكتاف الصدارة العظمى؟

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات

1- آصاف حضرت عزتلو يوسف بيك : تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، تح مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد غرب، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995

2- أوزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية1677-1840 م، تر عدنان محمود سلمان ، مرا محمود الأنصاري ، منشورات مؤسسة فيصل الطويل ، تركيا ، 1990

3- أوزتورك أحمد آق كوندز و سعيد: الدولة العثمانية المجهولة سؤال وجواب يوضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية ، وقف البحوث العثمانية ، اسطنبول ، 2008

4- إيناجليك خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، تر مُحَمَّد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي ، ليبيا

5- بركات مصطفى: الألقاب والوظائف العثمانية – دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة من 1517-1924م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000

6- بربارو نيقولو: الفتح الإسلامي للقسطنطينية - يوميات الحصار العثماني 1453م -، تر حاتم عبد الرحمان الطحاوي ، عين للدراسات والنشر ، اسطنبول ، 2002

7-بكر عصمت عبد المجيد: المدخل لدراسة النظام القانوني في العهد العثماني والجمهوري التركي ، دار الكتاب العلمية ، لبنان

8- بروكلمان كارل :تاريخ الشعوب الإسلامية ، تق منير البكلبكي وبقية أمين فارس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984

9-بيات فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي – دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني – أواسط القرن 19م) ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007

10- بيهم مُحَمَّد جميل: فلسفة التاريخ العثماني –كيف نشأت وارتفعت السلطة العثمانية وإلى أي حد بلغت عظمتها ، ج2 ، مكتبة صادر ، بيروت ، 1925

11- الثعالبي أبو المنصور: تحفة الوزراء ، تحقيق سعد أبو دية ، دار البشير للنشر ، عمان ، 1993

12- الراوي: عائشة أم المؤمنين، المحدث ، النووي ، المصدر ، رياض الصالحين، الصفحة 278، التخريج ، أبو داوود 2932 .

13حسن الحاج حسن : حضارة العرب في صدر الإسلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992

14- الحسن عيسى : الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009

15- ابن خلدون عبد الرحمان: مقدمة ابن خلدون – ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي الشأن ج1، تحقيق سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان

16- الدسوقي مُحَمَّد جمال: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1976

17- شاكر محمود: التاريخ الإسلامي – العهد العثماني- ج8، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط،2002

18- الشناوي عبد العزيز مُحَمَّد:الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج1، مكتبة لأنجلو مصرية ، القاهرة ، 2004

19- الضيقةحسن :الدولة العثمانية – الثقافة ، المجتمع والسلطة- دار المنتخب العربي للدراسات والنشر و التوزيع ، 1997

20- طقوس مُحَمَّد سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، دار النفائس للطباعة والنشر و التوزيع، ط3، لبنان ، 1995

21- غربي لغالي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي،1283-1916م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007

22- الفقي عصام الدين عبد الرؤوف:معالم تاريخ وحضارة الإسلام – من البعثة النبوية حتى سقوط الدولة العثمانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998

23- قازان نزار: سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1992

24- لكوري ابراهيم سلمان ا: نظام الوزارة في العصر العباسي الأول ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1979

25- لويس برنار: إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية و المسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1976

26- المسعودي أبو الحسن علي ابن الحسين بن علي: التنبيه والإشراف ، دار صادر ، بيروت 1893

27- المغازي أماني بنت جعفر بن صالح: دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية الجيش الجديد ، دار القاهرة ، للنشر ، القاهرة

28- نجم زين العابدين شمس الدين: تاريخ الدولة العثمانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010

29- ياغي اسماعيل أحمد: العالم العربي في التاريخ الحديث ، مكتبة العابيكان ، الرياض ، 1997

الرسائل والمذكرات

1- البقمي نورة بنت عبد الله هلال: الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية – دراسة تاريخية حضارية –، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2015ا

2- لثقفي مُحَّد أحمد: زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1431هـ-1432هـ

المقالات

1- عبد الجبار عمر فلاح: الوزير السلجوقي نظام الملك وإصلاحاته الإدارية وإسهاماته الفكرية، مجلةالجامعة العراقية، ع 28

2- علاوي نسيبة عبد العزيز الحاج :دور آل كوبرللو في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية (1556-1706م) ، مجلة أبحاث ، كلية التربية الإسلامية ، مجلد6 ، ع2

3- غضبان علي حسن: الوزارة في عهد الأمير عز الدولة باختيار البويهي، جامعة بغداد ، جلة كلية ابن رشد ، ع202، 2012

4- هياجنة إيمان عبد الله الرحمان: الصدر الأعظم إبراهيم باشا –دراسة في دوره السياسي ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد42، ع2، الأردن ، 2015

الهوامش:

[1] – ابراهيم سلمان الكوري : نظام الوزارة في العصر العباسي الأول ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1979، ص16

[2] –عصام الدين عبد الرؤوف الفقي : معالم تاريخ و حضارة الإسلام – من البعثة النبوية حتى سقوط الدولة العثمانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998، ص 268

[3] – عبد الرحمان ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون – ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي الشأن ج1، تحقيق سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، ص295

[4] – أبو المنصور الثعالبي : تحفة الوزراء ، تحقيق سعد أبو دية ، دار البشير للنشر ، عمان ، 1993، ص22

[5] – المصدر نفسه ، ص 22

[6] – حسن الحاج حسن : حضارة العرب في صدر الإسلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992، ص 165

[7] – المرجع نفسه ، ص 165

[8] –عمر فلاح عبد الجبار : الوزير السلجوقي نظام الملك وإصلاحاته الإدارية وإسهاماته الفكرية ، مجلة الجامعة العراقية ، ع 28، ص 6

[9] –أبو الحسن علي ابن الحسين بن علي المسعودي : التنبيه والإشراف ، دار صادر ، بيروت 1893، ص 294

[10] – أحمد إسماعيل الجبوري : تاريخ الدولة العباسية – العصر العباسي الأول – دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص20

[11] – علي حسن غضبان : الوزارة في عهد الأمير عز الدولة باختيار البويهي ، جامعة بغداد ، مجلة كلية ابن رشد ، ع202، 2012، ص520

[12] – عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج1، مكتبة لأنجلو مصرية ، القاهرة ، 2004، ص281

[13] – نزار قازان : سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1992، ص10-11

[14] –عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي : مرجع سابق، ص 283

[15] – محمود شاكر : التاريخ الإسلامي – العهد العثماني- ج8، ط4، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 2002، ص62

[16] – عيسى الحسن : الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص19

[17] – المرجع نفسه ، ص 19

[18] – مُحَمَّد جمال الدسوقي : الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1976، ص16

[19] – حضرت عزتلو يوسف بيك آصاف : تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، تح مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد غرب، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995، ص 23

[20] – هو الذي يضع ختم السلطان ويكون عادة من كبار قضاة الدولة العثمانية وفي يده سلطة قانونية مهمة .

[21] – أحمد آق كوندز و سعيد أوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة سؤال وجواب يوضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية ، وقف البحوث العثمانية ، اسطنبول ، 2008، ص 618

[22] – لغالي غربي : دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي،1283-1916م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007،ص31

[23] – عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ، مرجع سابق ، ص 282

[24] – زين العابدين شمس الدين نجم : تاريخ الدولة العثمانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010، ص220

[25] – المر جع نفسه ، ص 220

[26] – عطمت عبد المجيد بكر : المدخل لدراسة النظام القانوني في العهد العثماني والجمهوري التركي ، دار الكتاب العلمية ، لبنان ، ص31

[27] – اسماعيل أحمد ياغي : العالم العربي في في التاريخ الحديث ، مكتبة العابيكان ، الرياض ، 1997، ص 70

[28] – المرجع نفسه ، ص 70-71

[29] –كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، تق منير البكلبكي وبقية أمين فارس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984، ص 475

[30] – هو مصطلح عسكري يطلق على أبناء المسحيين الذين كانوا يجمعون من البلدان المسيحية عند فتحها وينشئون على التعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد العثمانية يتولون الخدمة في القصر الهمايوني والأمور الإدارية في معسكرات الانكشارية للعمل في السرايا ينظر : أماني بنت جعفر بن صالح المغازي : دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية الجيش الجديد ، دار القاهرة ، للنشر ، القاهرة ، 2007، ص 24

[31] – نورة بنت عبد الله هلال البقمي : الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية – دراسة تاريخية حضارية –، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2015 ، ص 119

[32] – المرجع نفسه ، ص 119

[33] – حسن الضيقة : الدولة العثمانية – الثقافة ، المجتمع والسلطة– دار المنتخب العربي للدراسات والنشر و التوزيع ، 1997، ص87

[34] – مصطفى بركات : الألقاب والوظائف العثمانية – دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة من 1517-1924 ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000، ص74

[35] – عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي : مرجع سابق ، لاص 280

[36] – نيقولو برنارو : الفتح الإسلامي للقسطنطينية – يوميات الحصار العثماني 1453م –، تر حاتم عبد الرحمان الطحاوي ، عين للدراسات والنشر ، اسطنبول ، 2002، ص33

[37] – هم طبقة العبيد رفعتهم الدولة مكانا عليا فشغلوا شتى المناصب الحكومية من أدناها إلى أعلاها حتى منصب الصدارة العظمى ينظر عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ، مرجع سابق ، ص 270

[38] – حسن الضيقة ، مرجع سابق ، ص 88

[39] – غالي غربي ، مرجع سابق ، ص31

[40] – المرجع نفسه ، ص 31

[41] – خليل إينالجيك : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، تر مُحَمَّد الأرناؤوط، دار المدار الاسلامي ، ليبيا، 2002، ص156

[42] – المرجع نفسه ، ص 159

[43] نفسه ، ص 155

[44] مُحَمَّد سهيل طقوس : تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر و التوزيع ، لبنان ، 1995، ص 568

[45] – إيمان عبد الله الرحمان هياجنة : الصدر الأعظم إبراهيم باشا –دراسة في دوره السياسي ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد42، ع2، الأردن ، 2015، ص 476

[46] – المرجع نفسه ، ص 477

[47] – خليل إينالجيك ، مرجع سابق ، ص127

[48] – إيمان عبد الله عبد الرحمان هياجنة : مرجع سابق ، ص 282

[49] – المرجع نفسه ، ص 282-283

[50] – فاضل بيات : الدولة العثمانية في المجال العربي – دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني – أواسط القرن 19م) ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007، ص 408

[51] – المرجع نفسه ، ص 408

[52] – المرجع نفسه ، ص 408-409

[53] – إيمان عبد الله عبد الرحمان هياجنة ، مرجع سابق ، ص 279

[54] – فاضل بيات ، مرجع سابق ، ص 261-262

[55] – برنار لويس : إسطنبول وحضارة الخلافة الإسلامية و المسألة الشرقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1976 ، ص 56

[56] – محمد أحمد الثقفي : زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 1431هـ-1432هـ ، ص 180

[57] – خليل إينالجيك ، مرجع سابق ، ص 152 وينظر كذلك ، فريد بيك المحامي ، مرجع سابق ، ص 230

[58] – نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي : دور آل كوبرللو في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية (1556-1706م) ، مجلة أبحاث ، كلية التربية الإسلامية ، مجلد6 ، ع 2، ص 246

[59] – المرجع نفسه ، ص 248

[60] – نفسه ، ص 247-248

[61] – محمد جميل بيهم : فلسفة التاريخ العثماني –كيف نشأت وارتفعت السلطة العثمانية وإلى أي حد بلغت عظمتها ، ج2 ، مكتبة صادر ، بيروت ، 1925، ص 283

[62] – نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي ، مرجع سابق ، ص 249

[63] – يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية 1677-1840 م ، تر عدنان محمود سلمان ، مرا محمود الأنصاري ، منشورات مؤسسة فيصل الطويل ، تركيا ، 1990، ص 504

[64] – نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي ، مرجع سابق ، ص 250

[65] – يلماز أوزتونا ، مصدر سابق ، ص 505